**التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الأداء والمعوقات في الفترة(1998-2010).**

**ا:بورحلة ميلود،المركز الجامعي غليزان. الجزائر د:بوثلجة عبد الناصر،جامعة تلمسان.الجزائر**

**الملخص:** نظرا للمتغيرات الإقليمية و الدولية و أثارها على المنطقة العربية، كان لابد على الدول العربية إعادة بناء تكامل اقتصادي على أسس جديدة يجمعها خاصة في ظل انتشار و تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم**،**لذا برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية و الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية وفيما يخص تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء التجارة البينية، التي ستناولها في هذا البحث من خلال الإحصاءات والتحليل**،**نلاحظ أن حصتها ضعيفة و نسبتها متواضعة إلى الإجمالية.

**كلمات مفتاحية:** منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة العربية البينية،معوقات ومشاكل التجارة البينية العربية.

**Résumé**: En raison des variables de régional et international et ses effets sur la région arabe, devait être mis sur les pays arabes pour reconstruire l'intégration économique sur la base de la nouvelle collectés, en particulier à la lumière de la propagation et le phénomène croissant de blocs économiques dans le monde, de sorte émergé l'importance de la Grand arabe de libre échange dans le but d'encourager l'échange le commerce entre les pays arabes et maintenir ses intérêts contre des conglomérats mondiaux en ce qui concerne l'impact de la zone arabe de libre échange sur la performance du commerce bilatéral, qui on va traiter dans cette recherche, avec l'utilisation des statistiques et l'analyse, nous notons que la part de l'augmentation faible ou modeste du total.

**Mots-clés**:la grande zone arabe de libre échange, commerce inter-arabe, les contraintes et les problèmes de commerce inter-arabe

ا**لمقدمة**:لا يخفى على احد الدور الذي تلعبه التجارة الإجمالية في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان وزيادة معدلات نمو نواتجها الإجمالية ، خاصة مع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة و الأسواق و فتحها أمام مختلف السلع نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية و الإقليمية من بين هذه الاتفاقيات الإقليمية نجد اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بين مجموعة الدول العربية و التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 1998 بتخفيض تدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل على السلع العربية المنشأ، فمشروع منطقة التجارة العربية الحرة قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995، و بناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر، سوريا و السعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري، يؤدي إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و يراعي أوضاع الدول العربية و ينسجم مع متطلبات التجارة العالمية

**مشكلة الدراسة** : إن المتأمل في واقع المبادلات التجارية العربية البينية يقف على الحجم المتواضع،إذ لا تزيد حصة التجارة البينية إلى الإجمالية في أحسن الأحوال نسبة 10% ، مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا التواضع رغم تحرير التام للتجارة البينية ابتداءا من سنة 2005 هذا من جهة ومن جهة أخرى اتخاذ الدول العربية لمجموعة من السياسات و الإجراءات لتفعيل و زيادة حجم التبادل العربي البيني .

**فروض البحث:** من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة، ندرج الفرضيات التالية التي نراها أكثر الإجابات احتمالا:

1- إن الصادرات والواردات العربية البينية لم تنمُ ،حيث يعزى في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة،وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة البينية. 2-إن إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته قد لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة البينية وهناك عقبات غير جمركية تحول دون نمو التجارة البينية.  **أهداف البحث:** إن الغرض من تناولنا الموضوع، ينصب حول تحقيق الأهداف التالية: 1- دراسة و تحليل المستوى الذي وصل إليه أداء المنطقة في الفترة في الفترة ( 1998 –2010). 2-تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية. .3-التطرق الى مجهودات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنمية التبادل التجاري العربي البيني. 4- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البينية.

**منهجية البحث:**

يقوم البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي معتمداً على بيانات وإحصائيات المتاحة حول موضوع البحث،وكذا من بيانات صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول التجارة العربية البينية والتي تغطي الفترة 1998-2010،حيث ستجمع من مصادرها وتبوب في جداول من اجل التحليل واستخلاص النتائج.

إذن تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وبعد مرور أكثر من ستة أعوام على التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، ويحاول تشخيص وتحليل أهم العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية رغم إلغاء القيود الجمركية،وهذا وفق مايلي:

لقد أكد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على وجوب الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة ودعوة الدول العربية للانضمام إليها مع إعطائها سند قانوني تمثل في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، إلى جانب مراعاة أحكام منظمة التجارة العالمية.

**أولا: درجة التزام الدول العربية بالانضمام و تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية.**

إن العضوية في منطقة التجارة الحرة تتطلب ما يلي:

- المصادقة على الاتفاقية.

- الموافقة على البرنامج التنفيذي.

**1-1: الانضمام و إجراءاته .**

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة حتى الآن 18 دولة هي: الأردن- الإمارات- البحرين- تونس- السعودية- السودان- سوريا- العراق- عمان- فلسطين- قطر- الكويت- لبنان- ليبيا- مصر- المغرب- اليمن- الجزائر.

- لم تنظم حتى الآن أربع من الدول العربية ضمن مجموعة الدول الأقل نموا و هي: الصومال- موريتانيا- جيبوتي- جزر القمر.

- موريتانيا أبلغت الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية، لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق.

- أما فيما يخص المصادقة على الاتفاقية، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر وجيبوتي.

يلاحظ حرص الدول العربية على الانضمام إلى المنطقة منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج، أي منذ عام 1998، و يعود ذلك للعوامل التالية (1):

1- الرغبة في الانضمام إلى تكامل إقليمي عربي يحفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

2- الانضمام من السنة الأولى يسهل على الدولة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء الأخرى، حيث أن الدولة التي تتأخر بالانضمام سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

3- الاستفادة منذ البداية من السوق الواسعة للدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ب 10% سنويا على المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي.

يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام بالإضافة إلى الشرطين السابقين، أن تودع لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها في 31/12/1997، و الذي يتم على أساسه التخفيض التدريجي، و صورة من التوجهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة لديها إلى إدارات الجمارك و المنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي، و ذلك بعد إقرار الاتفاقية و إعلان الموافقة على البرنامج التنفيذي.

تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بتعميم الوثائق السابق ذكرها على الدول الأعضاء كافة و على القطاع الخاص أيضا (2).

**1-2: التزامات العضوية**

بعد انضمام الدولة إلى منطقة التجارة العربية تلتزم بما يلي:

1- إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا، اعتبارا من دخول المنطقة حيز التنفيذ أي سنة 1998.

2- تحدد الدولة عددا من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية.

3- يجوز للدولة العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أخدا بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها و بين دول المنطقة من اتفاقات و برتوكولات تتعلق بتحرير التجارة النسبية (3).

4- تقوم الدولة بإلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه و بالنسبة نفسها 10% و يتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ و تحميل البضائع في الموانئ، الضرائب التكميلية على الواردات، و على الدولة دمج هذه الرسوم في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للضريبة(4).

5- إبلاغ المنافذ الجمركية.

6- اعتماد القواعد الأساسية العامة للمنشأ.

**ثانيا: دراسة تحليلية لواقع التجارة العربية في ظل المنطقة (1998-2010).**

سنتناول في هذا المطلب انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة، و بعد مرور أكثر من عقد على التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، و ذلك بالتعرف أولا على الاتجاه العام للتجارة البينية في فترة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و ثانيا في فترة الإلغاء التام لها.

حيث سنقسم الدراسة إلى قسمين، القسم الأول من بداية إنشاء المنطقة 1998 إلى نهاية سنة 2004 و هي السنة التي وصلت فيها نسبة الضرائب و الرسوم الجمركية إلى الصفر، أما القسم الثاني فمن سنة 2005 إلى سنة 2010.

**2-1: أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 1998-2004.**

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل 80% من تلك التي كانت مطبقة في 31/12/1997، حيث أن توجيهات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 الصادرة بتاريخ 31/12/2003 و الذي حدد نسبة التخفيض التدريجي لسنة 2004 بنسبة 20% ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% ثم إلى 100% في بداية2005(5).

و في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة النسبية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية العربية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01)تطور الصادرات و الواردات العربية (و. مليار دولار).**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات**  **المؤشرات** | **1998** | **1999** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** |
| **نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات** | 9,2% | 8,1% | 6,2% | 7,3% | 8,5% | 8,4% | 8,7% |
| **نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات** | 7,9% | 9,7% | 10,5% | 10,6% | 11,8% | %11,2 | 12,2% |
| **التجارة العربية البينية**  **(صادرات+واردات)/2** | 13 | 13.87 | 15.87 | 17.15 | 20.5 | 23.55 | 32.15 |
| **الصادرات البينية** | 13,72 | 14,12 | 16,05 | 17,25 | 20,9 | 25,47 | 34,67 |
| **الواردات البينية** | 12,27 | 13,62 | 15,7 | 17,08 | 20,16 | 21,87 | 29,75 |
| **نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية** | 9% | 8,7% | 7,8% | 8,6% | 9,9% | 9,6% | 10,1% |

**المصدر:** السنوات 2000-2004 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2005 ص 134، 139، 140 أما السنتين 1998و 1999 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2003، ص136، 137.و أما النسب من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998 ( بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004،بنسبة146.1%.

كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من 13,7 مليار دولار عام إعلان المنطقة إلى 14,1 مليار دولار عام 1999، و إلى 16 مليار دولار العام 2000 إلى ما يفوق 34 مليار دولار عام 2004،ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه،إلا أنه يلاحظ و حسب التقرير الموحد لسنة 2005 أن نسبة إجمالي الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية قد انخفض من 9,2% سنة 1998 إلى 8,7% سنة 2004 و وصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6,2%، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات. أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 12,2 مليار دولار عام 1998 إلى 13,6 مليار دولار عام 1999 و إلى ما يقارب 29,7 مليار دولار عام 2004 بنسبة نمو قدرت ب 33%.

و كذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9% سنة 1998 إلى 12,2% عام 2004، و تأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تلتها السعودية.

و الجدول الموالي يوضح معدلات نمو التجارة العربية البينية خلال نفس الفترة.

**الجدول رقم(02): معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية.(%)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات**  **المؤشرات** | **1998** | **1999** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** |
| **معدل نمو الصادرات البينية%** | -12.7 | 3,6 | 13,7 | 7.5 | 21.3 | 21,7 | 36,1 |
| **معدل نمو إجمالي الصادرات%** | -19.3 | 17,0 | 47,9 | -8.8 | 3,5 | 24,1 | 30,4 |
| **معدلات نمو الواردات البينية%** | 0,8 | 4,9 | 15,3 | 8,8 | 18,0 | 8,0 | 36,3 |
| **معدل نمو إجمالي الواردات%** | 4.4 | -5.4 | 6.4 | 7.6 | 6.5 | 13.6 | 24.7 |
| **معدل نمو التجارة العربية البينية%** | -6.8 | 4.2 | 14.5 | 8.1 | 19.7 | 15.0 | 36.3 |

**المصدر**: التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005/النسب من انجاز الباحث.

يتضح من الجدول أن معدلات نمو الصادرات و الواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات و الواردات الإجمالية، ففي عام 2004 كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات العربية البينية 36.1%،في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات30.4%،و في أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.

و كذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات ففي عام 2004 كان معدل النمو للواردات 36,6% في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 24,7%، و يلاحظ أيضا و حسب التقرير أن معدل النمو السنوي للتجارة البينية العربية خلال الفترة الممتدة بين 1998-2003 بلغ 19% إلا أنه وصل عام 2004 إلى 36,3% حيث تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة ضمن المنطقة.

و على صعيد مساهمة الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية، فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة التجارة، حيث بلغت عام 2001 ما مجموعه 8,06 مليار دولار لترتفع إلى 9,8 مليار دولار عام 2002، ثم الإمارات في المرتبة الثانية حيث انتقلت قيمة التجارة من 4,5 مليار دولار عام 2001 إلى 4,9 مليار عام 2002، ثم سلطنة عمان، العراق و الأردن.

أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الأولى ب 60.9% من إجمالي تجارتها البينية، ثم جيبوتي ب 35,8% ثم الأردن ب 29,8% فيليه السودان، سلطنة عمان، العراق و سوريا، أما من حيث الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية خلال نفس الفترة (1998-2004) فقد تشكل المواد الخام و الوقود المعدني ما نسبته 52,2% من إجمالي الصادرات يليه في المرتبة الثانية الأغذية و المشروبات بنسبة 18,2% ثم المواد الكيماوية بنسبة 16,2% و الصناعات بنسبة 7,9% و ثم الآلات و معدات النقل بنسبة 5,5%.

أما تركيبة الواردات العربية البينية ففي فترة الدراسة، احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة42.7%،ثم الأغذية والمشروبات بنسبة18.7%،ثم المواد الكيماوية بنسبة 17.6%والصناعات بنسبة13.4% ،وأخيرا الآلات والمعدات7.6%(6).

أما بالنظر إلى اتجاهات التجارة العربية البينية فهي تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك واحد أو شريكين ،(7) و على سبيل المثال الصادرات البينية لسلطنة عمان ارتكزت في دولة الإمارات نسبة 89% و صادرات البحرين ارتكزت في كل من السعودية 34% و الإمارات 24% و صادرات العراق في الأردن 78% و صادرات سوريا ارتكزت في سنة2004 في دولتين هما السعودية 32% و العراق 22% و صادرات ليبيا ارتكزت في دولة تونس بنسبة 69% و صادرات الكويت ارتكزت في كل من السعودية 36%، الإمارات 23%، مصر 21% (8).

**خلاصة التحليل**:نلاحظ من خلال تحليل القسم الأول أي الفترة1998-2004 أن نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،فقد ارتفعت من8.6%عام1998 إلى 10.1%عام 2004،بنسبة17.4%. وشكلت في نفس فترة الدراسة الصادرات العربية الإجمالية نحو2.8% من إجمالي الصادرات العالمية،بينما تمثل الواردات العربية نحو2.6% من حجم الواردات العالمية(9).كما أن هذه الزيادة في نسبة التجارة البينية إلى الإجمالية تعتبر ظئيلة جدا إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء التطبيق للمنطقة فقد كانت9.4% عام1990و9.7%عام1994 (10)،خاصة إذا ما فكرنا بالأهداف الكبيرة المخطط لها في إطار المنطقة في تحقيق التكامل الاقتصادي وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

**2-2: أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 2005-2010.**

مع نهاية سنة 2004 و بداية سنة 2005 كانت الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل معدومة، و سنتعمد بالتحليل لواقع التجارة البينية العربية خلال المرحلة الثانية و ذلك وفق ما يلي:

بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة2010ما قيمته 77.7مليار دولار مقابل 76.8 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية 10.2%من إجمالي التجارة الإجمالية العربية، و من خلال الجدولين التاليين يتضح لنا تطور الصادرات و الواردات البينية العربية،ومعدلات نمو التجارة البينية العربية

**الجدول رقم (03)تطور الصادرات و الواردات العربية خلال الفترة 2005-2010**.**و:مليار دولار**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات**  **المؤشرات** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010\*** |
| **الصادرات البينية** | 48,3 | 58,6 | 71,0 | 86,8 | 76.8 | 77.7 |
| **الواردات البينية** | 44,1 | 53,6 | 64,2 | 78,2 | 72.4 | 77.20 |
| **التجارة العربية البينية**  **(صادرات+واردات)/2** | 46,2 | 56,1 | 67,6 | 82,5 | 74.6 | 77.40 |
| **نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات** | 8,5% | 8,5% | 8,8% | 8,7% | 10,28% | 8.60% |
| **نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات** | 12,6% | 13,11% | 12,0% | 11,04% | 11,2% | 11.84% |
| **نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية.** | 10,55% | 10,80% | 10,4% | 9,87% | 10,72% | 10.20% |

**المصد**ر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات 2006-2010.( النسب من إعداد الباحث) **.** \*بيانات تقديرية.

**الجدول رقم (04): معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية.(%)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات**  **المؤشرات** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010\*** |
| **معدل نمو الصادرات البينية( %)** | 33 ,8 | 21,32 | 21,16 | 22,25 | -19.1 | 1.2 |
| **معدل نمو إجمالي الصادرات(%)** | 38,3 | 21,44 | 16,44 | 32,41 | -32,0 | / |
| **معدل نمو الواردات البينية (%)** | 39,7 | 21,54 | 19,77 | 21,80 | -16.6 | 6.5 |
| **معدل نمو إجمالي الواردات(%)** | 20,9 | 14,19 | 33,11 | 32,31 | -14,42 | / |
| **معدل نمو إجمالي التجارة العربية البينية(%)** | 36,5 | 21,43 | 20,46 | 22,02 | -17.9 | 3.7 |

**المصدر**: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات الأخيرة (النسب من إعداد الباحث)/\* بيانات تقديرية

يتضح من الجدولين ما يلي:

إن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية و الصناعية العربية المنشأ معفاة من كل الرسوم الجمركية و الضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي، خلال السنوات القليلة الماضية لينتقل حجم التجارة العربية من 56,1مليار دولار العام 2006 إلى 82,5مليار دولار لعام 2008، مع ارتفاع تدريجي لكن بنسب قليلة لقيمة الصادرات و الواردات العربية البينية في الفترة2005-2007حيث ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 22.2%لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار، بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007، و بالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008 بنسبة 22,11% مقارنة بمستواها عام 2007 فبلغت حوالي 78,2مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007 (11). أما نسبة للتجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10.72 % في عام 2009، مقارنة ب 9,87 % عام 2008، و هذا بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010 ،كما يلاحظ من الجدول الثاني، أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهدت نموا للعام الرابع على التوالي من بداية التحرير الكلي للسلع و الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، حيث ارتفعت بنسبة 22% عام 2008 مقابل 2007.

وبالرجوع إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2010 و التي غطت سنوات (1999-2008،) يلاحظ أن جميع الدول العربية عرفت صادراتها نموا و بدرجات متفاوتة لعام 2008، باستثناء كل من العراق و الصومال حيث تراجعت الصادرات البينية لها بمعدل 15,5% و 4,5% على التوالي، ويلاحظ أن معدل نمو الصادرات و الواردات العربية البينية قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة 1998-2004، و هذا راجع إلى انخفاض مستوى الطلب على الصادرات و من ثم تراجع أسعارها العالمية و التي يأتي على رأسها النفط و المعادن و الغاز، أما الواردات فيرجع انخفاضها سواء كانت الواردات الإجمالية البينية إلى عدد من العوامل أهمها: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للمنطقة العربية بعد الأزمة العالمية 2008، و ما يصاحبها من تراجع لواردات السلع الاستثمارية و الوسيطة، و كذا ارتفاع تكلفة التمويل نظرا لنقص الائتمان المصرفي المتاح للمصدر والمستورد.(12)

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، فقد شهدت الصادرات البينية للسودان اعلي معدل نمو حيث بلغ105% خلال2008 ليصل إلى 868 مليون دولار مقابل 423 مليون دولار في2007. في حين سجلت كل من ليبيا،الأردن،تونس،مصر،اليمن والمغرب زيادة ملحوظة في صادراتها إذ قدرت معدلاتها مابين31.4%و66.1%،في حين سجلت دول الكويت،سوريا،السعودية،البحرين،قطر ولبنان زيادة تراوحت ما بين11.1%و23.7%. أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى لعام 2008، حيث بلغت 38.6 مليار دولار وبنسبة44.4%،ثم الإمارات بنحو14.4مليار دولار.

أما الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق، وذلك تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي الذي يشهده العراق منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار في تطوير قطاع النفط.كما تضاعفت واردات الجزائر من مصر بنحو225%، ومن سوريا131%، ومن الإمارات82%. ولقد تراوحت نسب التراجع بين12.7% للسودان و71% لليمن، ويعزى هذا التراجع بالنسبة لليمن إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها.

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية العربية،فتتسم بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة،حيث تركزت صادرات تونس لعام2009 في دولتين هما ليبيا(47%) والجزائر(26%)،وصادرات الجزائر فتركزت في تونس،مصر والمغرب بنسب36%،29%،28% على الترتيب،وصادرات السودان في الإمارات(55%) والسعودية(23%) ،أما قطر وعمان فقد صدرا ما نسبته 75% و 52% إلى الإمارات على الترتيب ،و صدرت العراق ما نسبته 86% إلى سوريا و استوردت منها74% من الواردات البينية، و صدرت ليبيا إلى تونس ما نسبته 50%، واستوردت الأردن والبحرين من السعودية ما نسبته55%و84% من وارداتهما على الترتيب،وواردات عمان من الإمارات نسبتها73%،واستوردت الكويت ومصر والمغرب وقطر من السعودية ما نسبته40% ،40%،34%،38% على الترتيب،ونسبة الواردات القطرية من الامارات40% ،وأخيرا استوردت ليبيا من تونس51%من الواردات.(13)، نلاحظ انه فيما يخص الدول الأكثر تنوعا في اتجاه الصادرات، كانت الإمارات، السعودية ومصر، حيث توصلت هذه الدول إلى توسيع أسواقها في خمسة دول عربية أو أكثر. أما الدول الأكثر توسعا في مصادر وارداتها فكانت الإمارات من9 دول و لبنان من 5 دول.

أما بخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية هي نفسها الصادرات البينية زائد قيمة الشحن والتامين ،ولهذا فمن الناحية النظرية لا يختلف التركيب السلعي للصادرات عن الواردات،لكن عمليا توجد اختلافات إحصائيا ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق في أرقام الصادرات والواردات وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية،وبالرغم من هذه الاختلافات،حافظت الحصص السلعية للواردات على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاه مع حصص الصادرات البينية،وهذا ما يوضحه الجدولين المواليين.

**الجدول رقم(05): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية المتوسط خلال الفترة بين 2005-2008.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السلعة** | **الصادرات البينية** | **الواردات البينية** | **إجمالي التجارة** |
| **المواد الخام و الوقود المعدني** | 59,6% | 57,2% | 58,4% |
| **الأغذية و المشروبات** | 13,3% | 12,4% | 12,9% |
| **المصنــوعات** | 12,5% | 13,1% | 12,8% |
| **المنتجات الكيماوية** | 10,1% | 9,6% | 9,9% |
| **الآلات و معدات النقل** | 4,2% | 7,4% | 5,8% |
| **سلع غير مصنفة** | 0,3% | 0,3% | 0.3% |

**المصدر:**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2009"مرجع سبق ذكره، ص142.

أما بالنسبة لسنة2009، فيلاحظ انخفاض محسوس في فئة الوقود والمعادن، حيث بلغت فقط 27.3% مقارنة مع2008، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وكذا تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة العالمية، لتصبح المصنوعات تشكل أعلى حصة في الصادرات والواردات بنسبة54.2%و53.8% على الترتيب.

**الجدول رقم(06): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية لسنة2009.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السلعة** | **الصادرات البينية** | **الواردات البينية** | **إجمالي التجارة** |
| **المواد الخام والوقود المعدني** | 27.3% | 24.7% | 26% |
| **السلع الزراعية** | 15.2% | 18.5% | 16.85% |
| **المصنوعات(المواد الكيماوية ،الآلات ومعدات النقل)** | 54.2% | 53.8% | 54% |
| **سلع غير مصنفة** | 3.3% | 3.0% | 3.15% |

**المصدر**:صندوق النقد العربي"تقرير التجارة الخارجية للدول العربية2010 "مرجع سبق ذكره، ص177.

**خلاصة التحليل:** يلاحظ مما سبق أنه و بالرغم من انعدام الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 01/01/2005 ما زالت نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية ضعيفة و في حدود (09% -10%). ضف إلى ذلك أن حجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبيته بالتركيز بين الدول العربية المجاورة لبعضها، كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

في ضوء التحليلين السابقين للتجارة العربية البينية في ظل المنطقة نستخلص ما يلي:

1- تدني حجم التجارة العربية البينية (10%) مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية.

2-تفاوت الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل ملموس،حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب تتجه في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي،حيث تجارة تونس مع هذه الدول تبلغ70%،أما الجزائر فتجاوزت في2009 معدل55%(إحصائيات مديرية الجمارك)،في حين تتجه تجارة دول مجلس الخليج العربي في غالبيتها نحو دول أسيا كاليابان والهند والصين والكوريتين.

3-الوقود المعدني والمواد الخام تمثل الحصة الأكبر من الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية.

4-عدم ارتفاع الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية فبقيت في حدود (8%) كذلك نفس الشيء بالنسبة للواردات في حدود (12%)،حيث يعزى في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة،وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة البينية.

إذن بالرغم من وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر بين الدول المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا يكفي بحد ذاته و لا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فهناك جانب من المعوقات ما زالت تقف في سبيل إنجاح المنطقة، وأبقت أمام مسيرتها على مدار السنوات الماضية مجموعة المشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية و بالتالي تؤثر على التطبيق و التنفيذ الفعلي للاتفاقية وهذا ما سنقف عليه في المطلب الموالي.

**ثالثا: معوقات و مشاكل تنمية حركة التجارة العربية البينية.**

على الرغم من الظروف و المقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة، إلا أنه هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة و أهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 10% و أهم هذه المعوقات و المشاكل نذكر ما يلي:

**1- غياب الشفافية و المعلومات:** حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب بنجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة (14).

**2- التمييز في المعاملة الضريبية:** و تتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي (15).

**3- القيود الغير جمركية:** ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار، و في الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية و النقدية و الكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل(16).

و تتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في: **3/1-القيود الفنية:** و هي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات و غيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقاييس دون إشعار مسبق، ضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

**3/2- القيود الإدارية:** و هي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، و إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، و كذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات و التخليص عند المعابر الحدودية (17).

**3/3- القيود النقدية و المالية:** إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان ( ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية). ضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة و هذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن ( **إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات) (18).**

**4- المغالاة في طلب الاستثناءات:** حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار 2002 قرار رقم 233 بالحد من طلب الاستثناء و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق، بحيث لا تتجاوز 15% من متوسط الصادرات و لمدة 05 سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسجمة مع ما نصت عليه المادة 05 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،كما لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء واحد للسلعة الواحدة،أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى، وان لا يقع ضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء.

كما ورد في القرار أنه تنتهي جميع الاستثناءات مع انتهاء فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أي أنه بعد الإعلان عن استكمال و قيام المنطقة سنة 2005 لن تكون هناك استثناءات مطبقة بين الدول العربية (19).

يلاحظ من خلال التجربة التي مرت بها المنطقة أن الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية،حيث قامت بعض الدول(والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالمثل.(20).

**6- فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية:** لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها (21)، لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها.

**7- ضعف بعض المقومات:** في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة و متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا (22).

**8- عديم تحديد قواعد المنشأ:** إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة و بالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف و الحد من التلاعب (23). و أيضا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي(24).

**9- اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج:** إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و كذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط و الحديد، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية (25).

ضف إلى ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة و تشابهها من جهة أخرى، مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، و استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات (26).

**10- غياب قطاع الخدمات في المنطقة:** رغم دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن و موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت ب 69,6 مليار دولار(27)، و لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاستثماري و يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل.

هذه أهم المعوقات و المشاكل التي طفت إلى السطح بمجرد دخول المنطقة حيز التنفيذ و التي يعمل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على إزالتها في إطار المجهودات الآتي ذكرها.

**رابعا: مجهودات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في تطوير المنطقة.**

فيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة، فقد انضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة بحلول سنة 2009، كما استمرت الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة و هي السودان و اليمن و فلسطين في تنفيذ التزاماتها بشان إزالة التعريفة الجمركية تدريجيا أمام السلع العربية.

كما استمر العمل خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على استكمال آليات تفعيل المنطقة، حيث ثم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في حين تستمر المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع، كما لازالت المفاوضات جارية بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروضها لتحرير التجارة النسبية في قطاع الخدمات و تكون محددة تختارها كل دولة عضو.

و على صعيد التعاون الجمركي في إطار المنطقة، تعمل لجنة الإتحاد الجمركي العربي على تحضير و استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي و التطبيق الكامل له و ذلك بحلول عام 2015 (28).

كما أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على مستوى الوزراء في دورته الغير عادية يوم 04 سبتمبر 2008 للتحضير للقمة العربية الاقتصادية و الاجتماعية مشروع قرار أكد على(29):

1- الالتزام بإنهاء كافة القيود الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل التي تعيق تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- تأكيد الرغبة في البدء باتخاذ الخطوات العملية نحو إقامة الإتحاد الجمركي العربي وصولا إلى السوق العربية المشتركة.

3- البدء باتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي بدءا من عام 2010 و الانتهاء من استكمال كافة متطلبات التطبيق الكامل عام 2015 و اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة..

4- تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بانجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، و أن يقدم المجلس تقريرا دوريا عن التقدم المحرز إلى القمة.

كما ثم في سنة 2009 و في سياق العمل العربي المشترك، انعقاد القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت في جانفي، التي أكدت على أهمية البعدين الاقتصادي و التنموي، والحاجة الملحة لإنجاح المنطقة و ذلك تسهيلا لإنشاء السوق العربية المشتركة و بناء تكتل اقتصادي عربي نفوذه على المستوى الدولي.

**النتائج والتوصيات** :إن تبني قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى هو بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي و أما الوصول إلى نهايته بنجاح فهو مرهون باستمرارية القرار السياسي والاقتصادي للمضي في هذا الاتجاه ، وبالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي ، و إن الباحث يفترض أننا نملك القدرة على ذلك . و هذا ما حاولنا الوصول إليه من نتائج من خلال هذه الورقة البحثية ، و التي يمكن على أساسها تقديم جملة من المقترحات و التوصيات التي نراها مناسبة لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة و الرفع من أداء التبادل التجاري البيني بأكبر نسبة ممكنة و أيضا تمهيدا لانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تتطور في إطار التكامل الاقتصادي العربي ، فمنطقة التجارة الحرة(رغم أهميتها) لا تمنح الدول العربية أي ثقل اتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى ، كونها تعنى بالتبادل التجاري البيني ، في حين أن الاتحاد الجمركي يعكس موقعا موحدا أو سياسات و إجراءات موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع بقية دول العالم، من بين هذه المقترحات و التوصيات مايلي : 1- إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية بما فيها الجزائر. 2-تطوير و رفــع كفــاءة و مستوى أداء الإدارة العامـة في الدول العربيــة ( الإدارات الجمركيـــة ، إدارات الموانـــئ و إدارات المعـــابر الحدوديـــة 3-إيجـاد سلطـة فعالـة فـوق قطريـة فـي إطار المجلـس الاقتصـادي و الاجتماعـي تؤمـن الوفـاء بالالتزامـات من قبـل الدول الأعضـاء تنفيــذا للاتفاقيــات و القرارات المتخــذة ، وتعمــل علـى إزالــة كــل القيــود و العقبــات الغيـــر جمركيـــة. 4-العمـل يشكـل منسـق من أجـل توفيـر بيانـات عن الأسـواق و فـرص التصديـر و الاستيـراد و الخدمـات الملحقـة من نقـل و تخزيــن و ترويــج و تسويــق. 5-الإســراع بخطـوات إقامـة الاتحــاد الجمركــي بين الدول العربيــة ، بحيـث يكـون هناك تعريفــة موحدة لكـل الدول المنظمــة لمنطقــة التجــارة مع العالــم الخارجــي. 6) جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا و شفافية من أجل العمل على إزالتها و ذلك من خلال تحقيـق الانسجـــام في القوانيــن و التشريعــات المطبقــة في كـل دولـة عضـو. 7) ربـط أفضـل بيـن الأسواق الماليــة المحليــة مـع الأســواق الماليــة العالميــة. 8) تنسيــق أفضــل لسياسـات الاقتصاديـــة بيــن الدول الأعضـــاء. 9) ضمان حرية حركة البضائع و الأفراد و رؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السلمية في المنطقة. **المراجع** (1) الجوزي جميلة " التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 ،سنة 2008،جامعة الشلف ص32. (2) حبيب محمود " منطقة التجارة العربية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02 سنة 2000، ص 285. (3)خليفة موراد" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية و المرجعية القانونية ، تجارب و تحديات " مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2005، ص 93. (4) تواتي بن علي فاطمة"واقع وأفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود،جامعة الشلف،2007 ص 147. (5) **أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي**" اقتصاديات الوطني العربي" الطبعة01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010،ص231-232.

(6)Georges Harb "GAFTA and intra-Arab Trade (1997-2004) An Analysis "Journal of development and economic policies, volume 11-№01, the Arab Planning institute, January2009,P09.

(7)عبدالمنعم محمد الطيب"آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد02،جامعة سطيف ،2003،ص81. (8) احمد عارف العساف،مرجع سبق ذكره،ص234-235 . (9)مولاي لخضر عبد الرزاق"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول العربية،دراسة حالة الجزائر"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة تلمسان،2009/2010،ص259. (10) رسلان خضور " تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة"مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد رقم 28 العدد 03 سنة 2006، ص 34.

(11)مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص140. (12)صندوق النقد العربي"النشرة الإحصائية للدول العربية2010" مرجع سبق ذكره، صفحة الإحصائيات المجمعة "ص10. (13) صنوق النقد العربي"تقرير التجارة الخارجية للدول العربية2010"الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي الموحد2010 ،ص175-176. (14)محمد النسور"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة"ورشة العمل الإقليمية حول"تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة"الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،القاهرة،11-12/07/2007. (15) **عبد الحميد عبد المطلب** " السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة " الطبعة01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003. ، ص 165-166. (16) رفيقة حسني " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات و المعوقات" ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 28/04/2004، دمشق، ص 05. (17) محمودي مراد" النظرية العامة للمناطق الحرة ...." دار الكتاب الحديث ، درارية ،الجزائر العاصمة ،2002 ، ص98. (18) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب " مستقبل منطقة التجارة الحرة " على الموقع:

<http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm>. (Page consultée le04/06/2011)

(19)معتصم سلمان" أسس و قواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع <http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110> (06/07/2011). (20) سميرة محمد عبد العزيز " عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2006، ص 27. (21) كمال رزيق " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع" بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوربية- عربية" أيام 8-9/05/2004،جامعة سطيف ،ص 372. (22)أمال عبد الرحمن زيدان" تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، دار شتات للنشر المحلة الكبرى، 2008، ص 140. (23) الجوزي جميلة" التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 ،سنة 2008،جامعة الشلف ،ص 32. (24) أحمد عارف العساف " مرجع سبق ذكره ،ص 241. (25) **شعبوني محمود فوزي** "المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل"الملتقى الدولي حول"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو- عربية" جامعة سطيف ،8-9/05/2004، ص 435. (26) **نزيه عبد المقصور مبروك** "التكامل الاقتصادي العربي و تحريات العولمة مع رؤيا إسلامية" الطبعة01،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006 ،ص 70. (27) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2009"مرجع سبق ذكره، ص142. (28)صندوق النقد العربي" التقرير الاقتصادي الموحد 2010: نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية،الفصل08" ص 12. (29)عادل محمود خليل" خطط و مسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية" بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد و اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار و الآفاق" منظمة التنمية الإدارية، القاهرة ، يناير 2009. .

- بالنسبة للكتب